

Distr.: Limited
20 October 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الدورة الخامسة

فيينا، ١٨-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

مشروع التقرير

المقررة: إليزابيث فيرفيل (الولايات المتحدة الأمريكية)

إضافة

رابعاً- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة
عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

جيم- مشاورات الخبراء بشأن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق
البر والبحر والجو

١- نظر المؤتمر في جلسته السادسة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في
البند ٢ (ج) من جدول الأعمال، المعنون "استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
الجريمة المنظمة عبر الوطنية: مشاورات الخبراء بشأن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين
عن طريق البر والبحر والجو". وكان معروضاً على المؤتمر للنظر في هذا البند ما يلي:

(أ) تقرير الأمانة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
لترويج ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو،
المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (CTOC/COP/2010/7)؛



- (ب) حالة التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها وما يتصل بها من التبليغات والإعلانات والتحفظات حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (CTOC/COP/2010/CRP.4).
- ٢- وألقى ممثل عن الأمانة كلمة استهلاكية.
- ٣- وتكلّم ممثلو شيلي (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي) والجزائر وإكوادور وكازاخستان وشيلي وإندونيسيا والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والجمهورية العربية الليبية.
- ٤- وتكلّم أيضاً المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

المداولات

- ٥- رحّب عدد من المتكلمين بعقد مشاورات الخبراء بشأن بروتوكول تهريب المهاجرين.
- ٦- وذكر عدّة متكلمين أن حكوماتهم أحرزت تقدماً في اتخاذ خطوات لتنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين، منها اعتماد تشريعات وتنفيذ خطط واستراتيجيات وطنية وتدعيم التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية. وشدد عدد من المتكلمين على الحاجة إلى تنفيذ البروتوكول تنفيذاً تاماً، وإلى مزيد من التعاون الدولي، خصوصاً فيما بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد.
- ٧- وشدد بعض المتكلمين على ضرورة التصدي للارتباط القائم بين تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وتشابك هاتين الجريمةتين مع سائر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأبرز عدد من المتكلمين أهمية استهداف الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين، ضمن جملة أنشطة أخرى. وشدد بعض المتكلمين على مسألة استخدام وثائق الهوية والسفر الاحتيالية في التهريب. وذكر أن الفساد يمثل قوة دافعة لجرائم تهريب المهاجرين ونتاجاً لها في الوقت نفسه.
- ٨- وشدد عدّة متكلمين على ضرورة جمع وتبادل المعلومات بصورة منتظمة عن اتجاهات تهريب المهاجرين ودروبه وأساليبه وسائر جوانبه.
- ٩- وشدد عدّة ممثلين على الحاجة إلى موازنة جوانب تهريب المهاجرين المتعلقة بالعدالة الجنائية بنهج يركز على حقوق الإنسان ويتناول الأسباب الجذرية، مثل الفقر والبطالة، مع تزويد المهاجرين المهريين بحماية مناسبة من العنف وكرهية الأجانب، بصرف النظر عن

وضعتهم كمهاجرين. وذكر أنه يجب حماية المهاجرين المهرّبين الذين هم شهود على الجرائم، ضماناً لنجاح الملاحقة القضائية للمهرّبين.

١٠- وذكر أن مراقبة الحدود ليست كافية وحدها لمنع تهريب المهجرين، وأنه يلزم اتباع نهج متوازن يعالج أيضاً العوامل الطارئة التي تدفع إلى الهجرة.

١١- ودعا المتكلمون إلى تجريم تهريب المهاجرين في التشريعات الداخلية، وذكروا أنه ينبغي إنفاذ القوانين كما ينبغي للجزاءات المفروضة أن تجسّد فداحة الجرم. ورحب عدّة متكلمين بنشر القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، باعتباره أداة تساعد الدول على تدعيم تشريعاتها.

١٢- وشدد عدّة متكلمين على ضرورة استحداث نهج منسق إزاء الملاحقة القضائية والمنع والحماية والتعاون. وذكر في هذا السياق أن أدوات المكتب الخاصة بالمساعدة التقنية والتدريب وصوغ السياسات مفيدة في توفير إرشادات عملياتية وعملية لتنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين.

١٣- وشجّع بعض المتكلمين أيضاً المؤتمر على إنشاء فريق عامل حكومي دولي معني بتهريب المهاجرين، يمكن أن يمثل محفلاً مفيداً لتبادل المعلومات والتجارب والتحديات المصادفة في معالجة مشكلة تهريب المهاجرين، سعياً إلى تعزيز تنفيذ البروتوكول.